



قرار رقم ١ لسنة ١٩٨٣

بشأن

بدل حضور جلسات اللجان في الجهات الحكومية

- بعد الاطلاع على المواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية ،
- وعلى المرسوم الصادر في ١٩٧٩/١/٩ في شأن نظام الخدمة المدنية ،
- وبناءً على اقتراح ديوان الموظفين ،

- ليرد -

مادة (١) يجوز بقرار من الوزير مع أعضاء اللجان في الجهة الحكومية التي يرأسها بدل حضور جلسات ونفاً لأحكام هذا القرار - وذلك بالشروط الآتية :-

- أن يكون للجنة نظام عمل يبين التعاقب اللازم لصفة الجلسة ،
- ألا يتقاضى أعضاء اللجنة من اشتراكهم فيها مكافأة مضافة بموجب قانون أو مرسوم أو قرار من مجلس الوزراء ؛

مادة (٢) تصنف اللجنة في تطبيق أحكام هذا القرار في فئة من الفئات الواردة في المادة التالية وذلك وفقاً لما يقرره الوزير المختص على ضوء المهام المناطة باللجنة ومسئولياتها .

مادة (٣) يحدد بدل حضور الجلسات المنصوص عليه في المادة (١) على التمييز الآتي :

- ١ -

نقطة اللجنة	للعضو	بدل العضو من الجلسة بالدينار	الحد الأقصى لبدل العضو خلال الشهر بالدينار
أولى	٢٥	١٥٠	
ثانية	٢٠	١٢٠	
ثالثة	١٥	٩٠	
رابعة	١٠	٦٠	
خامسة	٥	٣٠	

وبمع ذلك يجوز للوزير المختص أن يقرر منح البدل لأن من أعضاء اللجنة الواحدة بأقل من البدل المحدد للفترة التي تمتع فيها اللجنة لا يمنح عضو اللجنة البدل المقرر إلا من الجلسة العاشرة التي تمتع في غير أوقات العمل الرسمي يصرفها العضو لمعلا.

مادة (٤)

يمكن الحد الأقصى في حالة العضوة في لجان غير معنفة في تلك واحدة هو الحد الأقصى المقرر للجنة المعنفة في الفئة الأولى وذلك باستثناء حالة العضوة في لجان معنفة في الفئتين الرابعة والخامسة - يمكن الحد الأقصى في هذه الحالة هو مجموع الحد الأقصى المقرر لكل من الفئتين ولو اشترك العضو في لجان من الفئات الثلاثة الأولى.

مادة (٥)

لا يجوز أن يتجاوز بدل العضو الذي يمنح وفقاً لأحكام هذا القرار الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة السابقة بها تعددت اللجان التي يشترك فيها العضو وسواء كانت هذه اللجان في جهة حكومية واحدة أو في عدة جهات حكومية.

مادة (٦)

تقوم الجهة الحكومية التي فيها اللجنة - إذا لم يكن عضو اللجنة موظفاً في هذه الجهة - بإبلاغ الجهة الحكومية التي يتبعها العضو

## مجلس الخدمة المدنية

- ٢ -

الحد الأقصى للبدل ثم تصوية المبلغ المسترد من الناحية التأمينية وفقاً للتعليمات التالية في هذا الشأن .

مادة (٧) يحظر ديوان الموظفين بحوز من القرارات التي تصدرها الجبسية الحكومية فيما يتعلق بتشكيل اللجان ومنح بدل حضور جلسات اللجان وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها .

مادة (٨) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وملغى كل حكم يتعارض مع أحكامه وينشر في الجريدة الرسمية .

رئيس مجلس الخدمة المدنية

